

قياس أثر التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة من 2000-2022م

جار النبي بابو جار النبي ضحية

أستاذ الاقتصاد القياسي المشارك، جامعة السلام، السودان
majabi11@hotmail.com

مريم عمر حب الله عمر

أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة حفر الباطن، المملكة العربية السعودية

تماضر الصادق بابكر محمد

أستاذ مساعد، جامعة حفر الباطن، المملكة العربية السعودية

الملخص

اهتمت الدراسة بقياس أثر الزيادة والانخفاض في حجم التمويل المصرفي المخصص لقطاع التجارة الخارجية على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة من 2000-2022م، وبالاعتماد على أسلوب التكامل المشترك، نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي وبيانات السلاسل الزمنية تم التوصل إلى أن زيادة التمويل المصرفي في الأجل الطويل تؤدي إلى تحسن في الميزان التجاري، بينما انخفاض التمويل ليس له تأثيراً سلبياً، وأن الاختلال في العلاقة يصحح بمقدار 1.87-، وعلى سلطات التمويل تبني سياسات تمويل مناسبة تعمل على الموازنة بين هيكل التمويل المصرفي واستخدامات الموارد المالية الموجهة إلى قطاع التجارة الخارجية لإصلاح الاختلال في الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي، الميزان التجاري، التكامل المشترك، نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي.

Measuring the Impact of Bank Financing to Foreign Trade Sector on Trade Balance in Sudan during the period 2000-2022

Jaralnabi Babou Jaralnabi Dahya

Associate professor of Econometrics, Alsalam University, Sudan
majabi11@hotmail.com

Meryam Omer Haballah Omer

Assistant professor of Economics, university of Hafr Albatin, Kingdom of Saudi Arabia

Tmador Elsadig Babikr Mohmed

Assistant professor, university of Hafr Albatin, Kingdom of Saudi Arabia.

Abstract

The study focused on measuring the impact of the increase and decrease in the scale of bank financing which allocated to the foreign trade sector on the trade balance in Sudan during the period 2000-2022, and by depending on cointegration method, nonlinear autoregressive distributed lagged model(NARDL) and time series data it was concluded that the increasing in bank financing in the long- run leads to an improvement in the trade balance, while the decrease in bank financing does not have anegative effect, and the inbalance in the relationship is corrected by -1.87, and the financing authorities must adopting appropriate financing policies which is work to balance the structure of bank financing and the uses of financial resources directed to the foreign trade sector to correcting the inbalance in trade balance.

Keywords: Bank Financing, Trade Balance, Cointegration, Nonlinear Autoregressive Distributed Lagged Model.

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: المقدمة

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد القطاعات الاستراتيجية ذات التأثير على الاقتصاد الكلي، وأن توفير التمويل المصرفي للصادرات وواردات السلع الرأسمالية يؤثر إيجاباً على الميزان التجاري، وتوجيه المزيد من التمويل لمشروعات الصادرات بدرجة أكبر من تمويل الواردات، يمكن أن يساهم في خفض العجز المزمّن في الميزان التجاري، والعكس في حالة توجيه التمويل الأكبر للواردات، وهذا يجعل الدولة تسعى باستمرار لتنظيم أوجه التمويل المصرفي من خلال سياساتها النقدية التمويلية بما يخدم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية التي تؤثر إيجاباً على الاقتصاد الكلي.

والسودان كأحد الدول التي تمتلك قدر كبير من الموارد الاقتصادية، فإن توفير التمويل المصرفي اللازم لقطاع التجارة يزيد من قدرته التنافسية بما يؤدي إلى تحسن موقف ميزان التجارة الخارجية الذي يمكن أن يكون له تأثير كبير على نمو اقتصاد السودان.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ما هو أثر التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية على الميزان التجاري؟
- كيف يمكن قياس وتحديد مقدار الفائض والعجز في الميزان التجاري الناتج عن الزيادة والانخفاض في حجم التمويل المصرفي الموجه لقطاع التجارة الخارجية؟

أهداف الدراسة

- التعرف على أثر التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية على الميزان التجاري لاقتصاد السودان خلال الفترة من 2000-2022م.
- تحديد اتجاه ومسار تطور حجم التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية.

أهمية الدراسة

إن توفير التمويل المصرفي للصادرات وواردات السلع الرأسمالية مع الاهتمام بالصناعة لتلبية حاجات السوق المحلي والتصدير، يمكن أن يساهم في خفض العجز المزمّن في الميزان التجاري، وأن عملية قياس وتحديد مقدار الفائض والعجز في الميزان التجاري الناتج عن الزيادة والانخفاض في حجم التمويل المصرفي الموجه لقطاع التجارة الخارجية قد يساعد سلطات التمويل في اختيار سياسات تمويل ملائمة تعمل على تحسين موقف الميزان التجاري لاقتصاد السودان.

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- هناك علاقة توازنه في الأجل الطويل بين التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية والميزان التجاري.
- إن زيادة التمويل المصرفي الموجه لقطاع التجارة الخارجية يؤثر إيجاباً على الميزان التجاري.
- إن خفض التمويل المصرفي المخصص لقطاع التجارة الخارجية يؤثر سلباً على الميزان التجاري.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية وأسلوب الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي (NARDL)، وذلك من خلال تطبيق منهجية الاقتصاد القياسي خلال فترة الدراسة.

ثانياً: الدراسات السابقة

- دراسة (Caporale, sova(2022), The direct and indirect effects of financial development on international trade) هدفت إلى تحليل العلاقة بين تنمية الموارد المالية والتجارة الدولية لست دول من شرق ووسط أوروبا خلال الفترة (1996-2018)، واستخدمت البيانات المقطعية وطريقة (GMM)، وتوصلت إلى أن هناك أثراً إيجابياً على الصادرات والانفتاح التجاري، ولكي تحقق هذه الدول فائدة كبيرة من مكاسب التجارة الدولية عليها الاهتمام بتطوير نظمها التمويلية.
- دراسة مجناح، حاشي (2020)، دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، وذلك من أجل محاولة

فهم وتفسير طبيعة العلاقة الاقتصادية بين بعض المتغيرات (سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات) والميزان الخارجي، وتوصلت إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المختارة وتأثيرها على الميزان الخارجي سواء في الأجل القصير أو الطويل، كما أن تزايد أهمية التجارة الخارجية جعل السلطات تسعى إلى ربط العديد من القنوات التجارية لتحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة الخارجية.

- دراسة القاسم (2019)، أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان (2005-2017)، اعتمدت على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وكشفت عن وجود علاقة طردية بين تمويل الصادرات والميزان التجاري، وأن مخاطر التمويل تحدث أثراً عكسياً على الميزان التجاري مما أدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري، وأوصت بزيادة التمويل للمشروعات التي تؤدي إلى زيادة الصادرات وإحداث فائض في الميزان التجاري، والعمل على تقليل مخاطر التمويل المصرفي بوضع سياسات مناسبة للتمويل المصرفي يكون لها تأثيراً إيجاباً على الميزان التجاري.
- دراسة الوابل وآخرون (2018)، أثر التمويل المصرفي في عمليات التجارة الخارجية-دراسة تطبيقية على بعض البنوك في المملكة العربية السعودية للفترة من: 2005-2015م، هدفت إلى التعرف على أثر التمويل المصرفي في عمليات التجارة الخارجية، واستخدمت التحليل الإحصائي وبرنامج SPSS، وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة وعكسية بين التمويل ومعدل نمو التجارة الخارجية، وأكدت على ضرورة معرفة كيفية تسيير الصفقات والتقنيات المساعدة على التحكم فيها.
- دراسة (Hur, J., Raj, M., Riyanto, Y.E (2006), Finance and Trade) هدفت إلى تحليل العلاقة بين التمويل والتجارة مستخدمة بيانات التمويل الخارجي لعدد 27 مؤسسة صناعية في 42 دولة، وتوصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بينهما، وأن استمرار تطور النظام المالي يؤدي إلى زيادة حجم التجارة وتغير هيكلها، ومن ثم يعمل على زيادة نمو الصادرات وتحسن موقف الميزان التجاري.
- دراسة العتوم (2003)، قياس دور الائتمان المصرفي الممنوح في النمو الاقتصادي في الأردن (1985-2000)، من خلال استخدام نموذج متعدد المعادلات، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائياً بين التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي على مستوى الاقتصاد والقطاعات.

• دراسة بن ديب، عبدالرشيد (2003)، الموسومة بتنظيم وتطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2001)، وأكدت على أهمية دور التجارة الخارجية في تمويل قطاعات التنمية المختلفة خاصة قطاع الصناعة، وكذلك أهمية دور سياسات التجارة الخارجية كمحدد للأداء الصناعي، ويتوقع من إصلاح سياسات التجارة الخارجية أن تنتج فوائد استراتيجية وأخرى ديناميكية.

ونلاحظ أن هذه الدراسة تتفق مع دراسة القاسم (2019)، الوابل وآخرون (2018) ودراسة (Hur, J., (2006) Raj, M., Riyanto, Y.E) في تناولها لأثر التمويل المصرفي على قطاع التجارة الخارجية، إلا أنها اختلفت عنها في أسلوب التحليل، المدة الزمنية والحدود المكانية، بينما اختلفت مع الدراسات الأخرى في المتغيرات، المنهج المستخدم، الحدود المكانية والمدة الزمنية.

الإطار المفاهيمي للتمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية والميزان التجاري

أولاً: التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية:

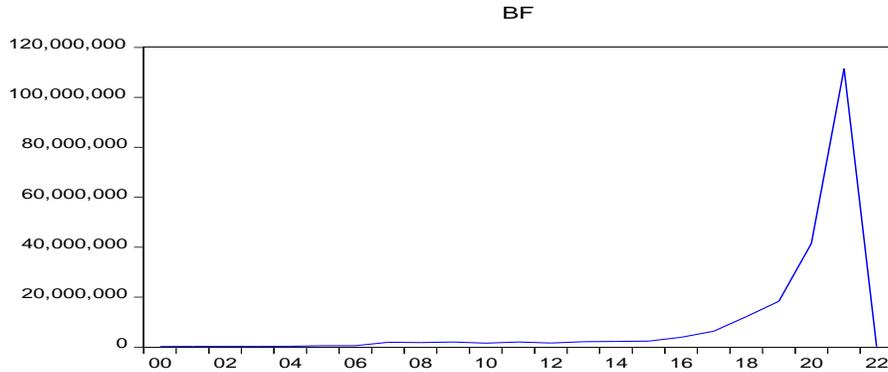
إن النظرة التقليدية للتمويل المصرفي هي الحصول على الموارد المالية من مصادر داخلية وخارجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة في تشغيل أو تطوير مشروعات الاقتصاد، وأصبح يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوي المنتجة وتوسيعها بدعم رأس المال المنتج.

تحتاج القطاعات الاقتصادية إلى مصادر التمويل المختلفة لتمويل أنشطتها مثل تكوين رأس المال، تمويل الإنتاج وتمويل التسويق، وتكمن أهمية التمويل المصرفي في دوره الكبير في إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات، وإعادة توزيع الدخل وتحديد أفضل الطريق للحصول عليه (عجام، 2001، ص32)، وزادت أهمية التمويل بعد أن ازداد الاهتمام بالتحليل المالي والتدفقات النقدية والتخطيط المالي وظهور البرمجة الخطية، وتطور دوره من كونه أداة للحصول على الاحتياجات المالية ليمتد أثره إلى النظام المالي ككل، حيث أنه يقدم التنظيم والتخطيط المالي، السيولة النقدية، الاستثمارات طويلة الأجل والأساليب الفنية للحصول على الأموال، فأصبح علماً لاتخاذ القرارات والأساليب كطريق لنجاح المؤسسات للحصول على أكبر عائد من الأموال المستخدمة، ويتم تقديم التمويل المصرفي عبر البنوك، المؤسسات المالية، أسواق المال والنقود ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية (هندي، 1998، ص5).

وتم تحديد أنواع التمويل المصرفي حسب الفترة التي يستغرقها المشروع (الزيري، 2001، ص8)، إلى تمويل قصير، متوسط وطويل الأجل، وحسب مصدر التمويل إلى تمويل داخلي (ذاتي) وتمويل خارجي مباشر وغير

مباشر يتم عن طريق تدخل بعض الوسطاء الماليين كالبنوك التجارية، شركات التأمين وجمعيات الادخار والإقراض (علي، لعيسي، 2004، ص89)، وحسب الغرض من التمويل إلى تمويل استغلال لمواجهة النفقات التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع، وتمويل استثمار لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كافتناء الآلات والتجهيزات التي ستؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع (عبدالعزیز، 2002، ص175).

ومن خلال الشكل رقم (1) أدناه والذي يوضح تطور التمويل المصرفي في السودان خلال الفترة من 2000-2022م، نلاحظ التذبذب الواضح في رصيد التمويل المصرفي الموجه لقطاع التجارة الخارجية في السودان، حيث توالى الزيادة في التمويل من العام 2000م حتى العام 2007م، وانخفض حجم التمويل في العام 2008م مقارنة بالعام السابق، ثم زاد في العام 2009م وبعد ذلك بدأ في التذبذب زيادةً وانخفاضاً في الأعوام التالية حتى العام 2013م، ثم استمر في الزيادة حتى العام 2021م، وأخيراً انخفض حجم التمويل مرة أخرى في العام 2022م، وبلغت أدنى قيمة للتمويل المصرفي الموجه إلى قطاع التجارة الخارجية خلال هذه الفترة 179640 ألف جنيه في العام 2000م، وأكبر قيمة للتمويل حوالي 111544225 ألف جنيه في العام 2021م.



شكل رقم (1): تطور تمويل التجارة الخارجية، (المصدر: بيانات الدراسة وبرنامج Eviews 10)

ثانياً: الميزان التجاري:

يمثل الميزان التجاري نوعاً من المعاملات الجارية المتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول إن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول إن هناك عجزاً في الميزان التجاري.

ويشكل الميزان التجاري مكوناً مهماً في الحساب الجاري وميزان المدفوعات، ويمثل صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية (النعمي، 2012، ص76)، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر.

ويشمل الميزان إجمالي الصادرات والواردات من السلع، ويدل الرصيد الإيجابي للميزان التجاري $(X - M)$ على القدرة التنافسية للإنتاج المحلي وفي المقابل إن الرصيد السلبي يدل على وجود عجز هيكلية أو بنيوية سببه ضعف تنافسية الصادرات (يسري، 1993، ص207)، وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، والتوازن يشير إلى تساوي كل من المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي (خلف، 2004، ص124)، وتتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال (عبد الحميد، 2000، ص404).

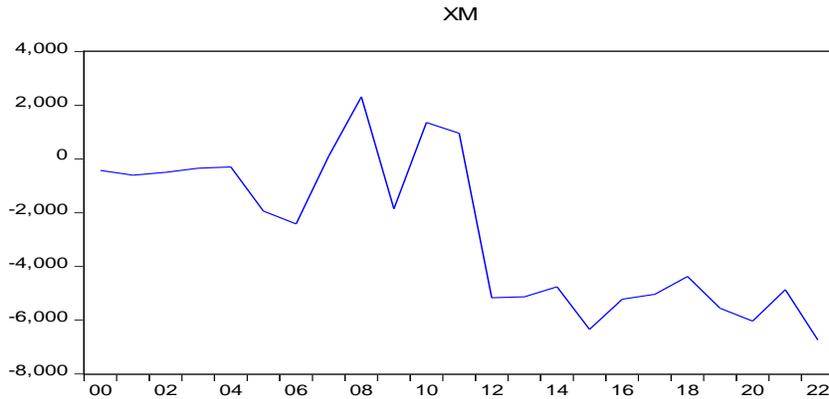
حدثت عدد من التغيرات في اقتصاد السودان وكان لها الأثر في أداء الميزان التجاري الأمر الذي انعكس على علاقة السودان مع العالم الخارجي، وبتتبع مسيرة اقتصاد السودان نجد أنه كان اقتصاد حرب فيه يتم توجيه غالبية النفقات إلى توفير العتاد (طلحة، 2016، ص28)، وبعد اتفاقية نيفاشا سعت الدولة لتبني عدد من برامج الإصلاح الاقتصادي، مثل تقييد استخدام النقد الأجنبي، حظر استيراد السلع الكمالية وتشجيع الصادرات غير البترولية، وكانت الضرائب هي المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

وهدفت الخطة الخمسية (2007-2011)، إلى رفع سقف التمويل المصرفي وتقديم الضمانات والتسهيلات الائتمانية الموجهة للصادرات غير البترولية لزيادة معدل نموها، وتنشيط الطلب الخارجي عبر زيادة الشركات والتعاون الثنائي والإقليمي وفتح أسواق جديدة للصادرات، وتم إنشاء نظام مؤسسي لتوفير وتوحيد معلومات وبيانات الصادر، والاهتمام بالبحوث والتطوير، وفي جانب الاستيراد تم منع التمويل بالنقد الأجنبي واستثني من ذلك تمويل استيراد السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة وذلك وفق ضوابط معينة وتقليص قائمة السلع غير المسموح باستيرادها بتسهيلات في الدفع.

وفي العام 2011م فقد الاقتصاد حوالي 75% من إنتاج البترول و50% من إيرادات الموازنة العامة و90% من مصادر النقد الأجنبي مما أدى إلى زيادة العجز المالي، وقامت وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات

المختصة بإعداد البرنامج الثلاثي الإسعافي والبرنامج الثلاثي لاستدامة النمو والخطة الخمسية الثانية خلال الفترة (2011-2016)، وذلك بغرض تطوير المنتجات غير البترولية وزيادة نسبة مساهمتها في الصادرات وإحلال الواردات من السلع الاستراتيجية تحسباً للتحديات والآثار المالية والنقدية والتمويلية التي ستواجه اقتصاد السودان بعد انفصال الجنوب.

شهد الميزان التجاري لاقتصاد السودان عجزاً مزمناً خلال الفترة من عام 2000م وحتى العام 2022م، عدا الأعوام 2007م، 2008م، 2010م و2011م، والتي شهدت زيادة الصادرات عن الواردات نتيجة لزيادة صادرات المواد البترولية، وبلغ أدنى عجز للميزان التجاري حوالي 339.7 مليون دولار في العام 2003م، وأكبر عجز 6737 مليون دولار، بينما بلغ أدنى فائض للميزان التجاري حوالي 103.8 مليون دولار في العام 2007م، وأكبر فائض بلغ 2319 مليون دولار في العام 2008م، والشكل رقم (2) أدناه يوضح تطور رصيد الميزان التجاري لاقتصاد السودان.



شكل رقم (2): حركة رصيد الميزان التجاري، (المصدر: بيانات الدراسة وبرنامج Eviews 10)

قياس وتقييم أثر التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية على الميزان التجاري

أولاً: فحص واعتماد البيانات:

للتأكد من مدى ملائمة بيانات الدراسة تم استخدام الاختبارات التالية:

• اختبار السكون:

تم الاعتماد على اختباري ديكي_ فولر المدمج ADF وفيليب بيرون P.P، وبينت النتائج سكون السلاسل الزمنية في المستوى والفرق الأول كما يبين الجدول رقم (1) أدناه.

جدول رقم (1): اختبارات السكون، (المصدر: إعداد الباحث باستخدام بيانات الدراسة ونتائج برنامج 10 Eviews)

Tests variables	ADF			PP		
	Level	F. Diff	Decision	Level	F. Diff	Decision
XM	-1.552	-5.323	1(1)	-1.385	-10.428	1(1)
BF	1.909	4.270	1(1)	-3.309	-6.548	1(0)

• اختبار التكامل المشترك:

أكد اختبار F-Bounds على تكامل السلاسل الزمنية لبيانات الدراسة حيث بلغت قيمة إحصاء الاختبار 37.8، وهي أكبر من الحد الأعلى والأدنى، مما يعني قبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنه في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة كما يوضح الجدول رقم (2) أدناه.

جدول رقم (2): اختبار F-Bounds Test (المصدر: إعداد الباحث باستخدام بيانات الدراسة ونتائج برنامج 10 Eviews)

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	37.77722	10%	3.38	4.02
k	2	5%	3.88	4.61
		2.5%	4.37	5.16
		1%	4.99	5.85

ثانياً: قياس أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري:

• تحديد شكل النموذج:

باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة تم تحديد الشكل الرياضي لنموذج NARDL وفقاً للصيغة التالية:

$$- (1)XM = \beta_0 + \beta_1 BF_POS + \beta_2 BF_NEG + \mu_i$$

حيث أن:

XM = رصيد الميزان التجاري.

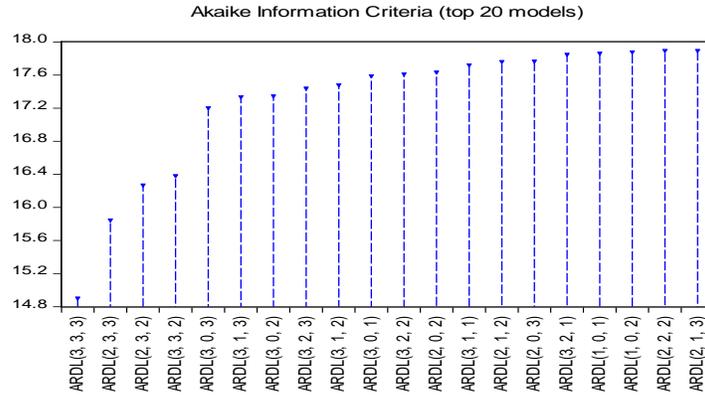
BF_POS = الزيادة في التمويل المصرفي الموجه لقطاع التجارة الخارجية.

BF_NEG = الانخفاض في التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية.

μ_i = المتغير العشوائي.

• تحديد رتبة النموذج:

تم تحديد رتبة النموذج باستخدام معيار Akaike وكانت رتبة النموذج (3,3,3) حسب النتيجة التي يبينها الشكل رقم (3) أدناه.



شكل رقم (3): معيار AIC (المصدر: بيانات الدراسة وبرنامج Eviews 10)

• تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM:

من نتائج نموذج NARDL كما في الجدول رقم (4)، تم الحصول على معلمة تصحيح الاختلال في العلاقة بين التمويل المصرفي والميزان التجاري والتي بلغت -1.87، مما يعني معنوية نموذج تصحيح الخطأ من خلال القيمة السالبة لمعلمة التصحيح ودرجة احتماليتها التي تقل عن 0.05.

جدول رقم (4): تقدير نموذج تصحيح الخطأ (المصدر: إعداد الباحث باستخدام بيانات الدراسة ونتائج برنامج Eviews 10)

ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12792.58	696.4682	18.36779	0.0030
D(XM(-1))	0.505611	0.066128	7.645968	0.0167
D(XM(-2))	-0.228622	0.046002	-4.969853	0.0382
D(BF_POS(-1))	-0.000158	9.86E-06	-16.04221	0.0039
D(BF_POS(-2))	-0.003002	0.000160	-18.71964	0.0028
D(BF_POS(-3))	-0.003205	0.000168	-19.05179	0.0027
D(BF_NEG(-1))	0.005983	0.000713	8.390586	0.0139
D(BF_NEG(-2))	-0.003095	0.001275	-2.428089	0.1359
D(BF_NEG(-3))	0.004910	0.000733	6.699843	0.0216
CointEq(-1)*	-1.868287	0.096123	-19.43636	0.0026

• تقدير نموذج NARDL في الأجل الطويل:

من نتائج الجدول رقم (5)، نلاحظ أنه تم الحصول على قيمة موجبة معلمة الزيادة في التمويل المصرفي، حيث أن الزيادة في التمويل المصرفي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في ميزان المدفوعات بمقدار 0.0014، وقيمة موجبة لمعلمة انخفاض التمويل المصرفي، وهذا لا يتفق مع فرضية الدراسة، مما يعني أن هناك عوامل أخرى تتسبب في خفض رصيد الميزان التجاري في اقتصاد السودان.

جدول رقم (5): تقدير العلاقة في الأجل الطويل (المصدر: إعداد الباحث باستخدام بيانات الدراسة ونتائج برنامج Eviews 10)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BF_POS	0.001410	0.000230	6.123285	0.0256
BF_NEG	0.014566	0.001363	10.68522	0.0086
C	-909.6659	69.87229	-13.01898	0.0058

رابعاً: تقييم النتائج:

لتقييم نتائج نموذج الدراسة، نستخدم الاختبارات التشخيصية التالية:

• اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من نتائج الجدول رقم (6) واختبار Jarque-Bera، نلاحظ أن قيمة إحصاء الاختبار بلغت 0.7964 بدرجة احتمالية 0.671، وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً.

• اختبار عدم تجانس التباين:

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (6) واختبار Breusch-Pagan-Godfrey، أن قيمة معامل الاختبار بلغت 11.9283 بدرجة احتمالية 0.0799 وهي أكبر من 0.05، مما يعني قبول فرضية العدم H_0 بعدم وجود اختلاف في التباين.

• اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

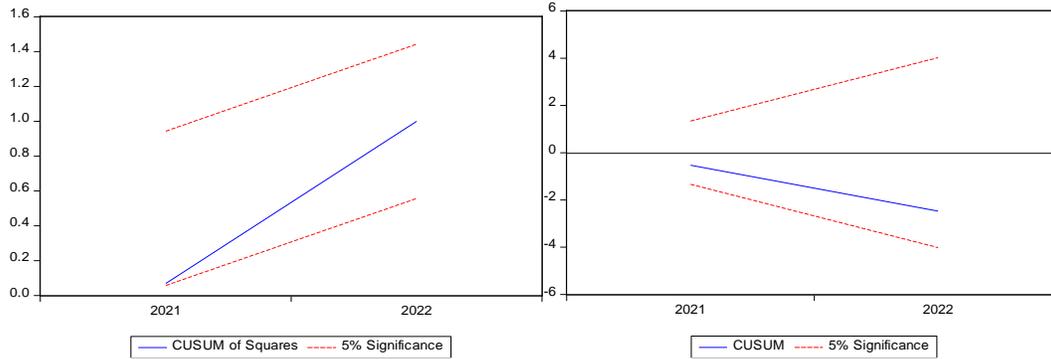
ومن نتائج الجدول رقم (6) واختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، نلاحظ أن قيمة معلمة الاختبار بلغت 6.6500 بدرجة احتمالية 0.2355 وهي أكبر من 0.05، وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول رقم (6): اختبارات تشخيص النموذج (المصدر: إعداد الباحث باستخدام بيانات الدراسة ونتائج برنامج Eviews 10)

Tests	Test- Stat	Prob
Jarque-Bera	0.7964	0.6715
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	11.9283	0.0799
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	6.6500	0.2355

• اختبار استقرار النموذج:

تم استخدام اختباري المجموع التراكمي للبواقي الراجعة كما في الشكلين (4) و(5)، للتأكد من استقرار نتائج النموذج وخلوها من أي تغيرات هيكلية، أي مدى استقرار المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، نجد أن الشكل البياني للاختبار داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن معلمات النموذج مستقرة خلال فترة الدراسة.



(المصدر: إعداد الباحث باستخدام بيانات الدراسة ونتائج برنامج Eviews 10)

شكل رقم (5): اختبار Cusum of Squares

شكل رقم (4): اختبار Cusum

الخاتمة

وتشمل النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- أثبتت النتائج وجود علاقة توازنه في الأجل الطويل بين التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية والميزان التجاري.
- أن زيادة التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية يؤثر إيجاباً على الميزان التجاري.
- أن خفض التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية ليس له تأثيراً سلبياً على الميزان التجاري بالرغم من معنوية معامل التخفيض.
- أن الاختلال في العلاقة بين التمويل المصرفي والميزان التجاري يتم تصحيحه بمقدار -1.87.
- أكدت اختبارات الفحص على خلو نموذج الدراسة من مشاكل القياس.

ثانياً: التوصيات:

- على سلطات التمويل المصرفي تبني سياسة تمويل تعمل على الموازنة بين هيكل التمويل واستخدامات الموارد المالية.

- ضرورة رفع سقف التمويل المصرفي الموجه لقطاع التجارة الخارجية، وخاصة الصادرات وواردات السلع الرأسمالية لتحسين موقف الميزان التجاري.
- على إدارة بنك السودان المركزي تبسيط وتسهيل إجراءات التمويل الخاصة بقطاع تجارة السودان الخارجية.
- ضرورة الاهتمام بعملية إعداد سلع الصادرات واتباع سياسات تسويقية مناسبة لرفع القدرة التنافسية لصادرات السودان.
- العمل على تقليل مخاطر التمويل المصرفي بوضع سياسات تمويل مناسبة تزيد من مكاسب التجارة الخارجية.

قائمة المراجع والمصادر

1. دراسة مجناح، حاشي (2020)، دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، مج3، ع2، ص 29-44.
2. أبو عبدة عربي القاسم (2019)، أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان، بحث ماجستير التمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
3. سعد بن علي الوابل، وآخرون (2018)، أثر التمويل المصرفي في عمليات التجارة الخارجية-دراسة تطبيقية على بعض البنوك في المملكة العربية السعودية، المجلة الدولية للاقتصاد والإدارة، مج5، ع2، ص 188-203.
4. عامر العتوم (2003)، قياس دور الائتمان المصرفي الممنوح في النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية التجارة، عمان، الأردن.
5. بن ديب، عبد الرشيد (2003)، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
6. هيثم صاحب عجام (2001)، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
7. منير إبراهيم هندي (1998)، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

8. حمزة محمود الزيري (2001)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق، عمان، الأردن.
9. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين لعيسى (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. أحمد عبد العزيز (2002)، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، م القاهرة، مصر.
11. عدنان تايه النعيمي (2012)، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
12. عبد الرحمن يسري أحمد (1993)، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
13. فليح حسن خلف (2004)، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
14. عبد المطلب عبد الحميد (2000)، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الدار الجامعية، مصر.
15. الوليد أحمد طلحة (2016)، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على ميزان المدفوعات في السودان، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، مجلة الدراسات المصرفية والمالية، ع20، ص 28.
16. التقرير السنوي (2000-2022)، بنك السودان المركزي، الخرطوم، السودان.
17. العرض الاقتصادي (2000-2022)، بنك السودان المركزي، الخرطوم، السودان.
18. Guglielmo Maria Caporale, Anamaria Diana Sova, Robert Sova (2022), the direct and indirect effects of financial development on international trade: Evidence from the CEEC-6, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, P.P 1-16.
19. Hur, J., Raj, M., Riyanto, Y.E (2006), Finance and Trade, world dev. 34(10), P.P 1728–1741.